

الرقم القياسي 787 003 03
162

سامية حمودة عبو
عضو مجلس نواب الشعب
مجلس نواب الشعب - باردو

باردو في 4 افريل 2017

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : سؤال كتابي لوزير الشؤون المحلية والبيئة على معنى الفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب بخصوص الدراسات والاستشارات المنجزة لفائدة مصالحكم والمؤسسات والمنشات العمومية التي هي تحت اشرافكم بعد 14 جانفي 2011

سيدي،

ارجو منكم مدي بقائمة في الدراسات والاستشارات والخدمات (بالاخص التكوين ومهام الدقيق الاستثنائية) المنجزة لفائدة مصالحكم وفائدة المؤسسات والمنشات العمومية التي هي تحت اشرافكم تتضمن البيانات التالية :

- 1/ الهوية الكاملة للمكتب المنجز للعمل (السجل التجاري، العنوان، الممثل القانوني للمكتب)،
 - 2/ موضوع الدراسة او الاستشارة او الخدمة،
 - 3/ مصدر التمويل ومبلغ الصفقة.
 - 4/ تاريخ الاذن باجراء الدراسات او الاستشارات او الخدمات.
- في هذا الاطار، نذكر على سبيل المثال لا الحصر المكاتب التالية التي انجزت دراسات واستشارات وخدمات لفائدة عدد من الوزارات :

Deloitte /1

Altime Internationale /2

Altime Tunisie /3

Business & Decision /4

Talent /5

Ernst & Young /6

اخيرا، الفت نظركم الى ان مساءلتي هذه تشمل الاستشارات والداراسات والخدمات الممولة من بصفة كلية او جزئية من جهات اجنبية.

تقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير.

سامية حمودة عبو





إجابة وزارة الشؤون المحلية و البيئة على السؤال الكتابي للسيدة النائبة سامية عبو .

بخصوص تقديم قائمة مفصلة في الدراسات و الاستشارات المنجزة لفائدة المصالح و المؤسسات و المنشآت العمومية الراجعة بالنظر لإشراف وزارة الشؤون المحلية و البيئة (بعد 14 جانفي 2011) و الممولة بصفة كلية أو جزئية من جهات أجنبية :

أن الدراسات و الاستشارات المنجزة لفائدة مصالح وزارة الشؤون المحلية و البيئة تخضع حاليا إلى مهمة رقابية من طرف دائرة المحاسبات بمقتضى الإذن بمأمورية عدد: ص/119/01/2017 بتاريخ 05 أفريل 2017 .

كما تباشر مصالح هيئة الرقابة العامة للمالية حاليا مهمة تدقيق لدى الوزارة حول المشاريع التالية :

1- مشروع السياحة البيئية و المحافظة على التنوع البيئي بالصحراء و الممول بهبة عدد TF 13636 من البنك الدولي (إذن مأمورية عدد 71 بتاريخ 30 مارس 2017) .

2- مشروع التصرف المستديم في المنظومات الواحية بتونس و الممول بهبة عدد TF 017362 من صندوق البيئة العالمية (إذن مأمورية عدد 73 بتاريخ 30 مارس 2017)

من جهة أخرى وفي إطار تقييم السياسات العامة للوزارة و تطوير التصرف في الموارد المتاحة، أتشرف بإفادتكم أن الوزارة تولت خلال شهر أفريل 2017 توجيه طلب إلى رئاسة الحكومة بهدف القيام بعملية تدقيق توكل الى مصالح هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية وذلك من أجل معالجة مختلف النقائص و تطوير أداء الوزارة.

هذا و نظرا لما تتطلبه الإجابة على التساؤل المذكور أعلاه من تدقيق في جميع الصفقات والاستشارات المعلن عنها خلال السنوات الممتدة من 2011 إلى 2017، أتشرف



بإفادتكم أنّ مصالح الوزارة و المنشآت الراجعة لها بالنظر تتولى التدقيق في جميع الملفات و
سنوافيكم بالنتائج هذه الأعمال حال توصلنا بنتائج جمع المعطيات المذكورة وذلك في أفضل
الاجال.

